مستويات الأسعار وتطوراتها الأخيرة

د.عبدالله محمد الصادق

يتزايد القلق عند المواطنين في الفترة الأخيرة تجاه موضوع ارتفاع مستويات الاسعار، ويبدو أن هذا القلق المجتمعي له ما يبرره وذلك في ضوء الارتفاع المتزايد في اسعار البترول وما يترتب على ذلك من زيادة العائدات النفطية وبالتالي ارتفاع ايرادات الميزانية العامة للدولة مما ينتج عنه زيادة في الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

ويبقي القول بأن هذه التطورات الاقتصادية الجديدة ليست محلية فحسب ولكنها اقليمية تشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي. ويبقى القول بأن ارتفاع اسعار البترول على المستوى العالمي قد تزامن مع توافر عوامل جديدة منها انخفاض اسعار الفائدة وعودة بعض الأموال الخليجية المهاجرة خاصة بعد أحداث 11 ستبمبر 2001.

وفي ضوء ذلك، فلقد شهدت العواصم الخليجية طفرة عقارية كبيرة. وأوجدت هذه الطفرة العقارية طلبا كبيرا لم تشهد المنطقة لها مثيلا منذ أكثر من عقدين من الزمان. ويبدو، بدون شك، بأن هذا الطلب الكبير وخاصة في قطاع التشييد والبناء

وما يتصل به من تزايد الطلب على السلع الوسيطة المرتبطة به مثل سلع مستلزمات البناء ومنها الأرض, والرمل, والكنكريت, والاسمنت والحديد، والخشب، وما يتصل بها من قطاعات خدمية وأنتاجية أخرى قد فاق العرض المتوفر على المدى القصير، وعليه، ارتفعت الأسعار.

فالنظرية الاقتصادية، بشكل عام، تشير الى أن الأسواق تعمل على توازن الطلب والعرض للسلع عن طريق زيادة أسعارها عندما يفوق الطلب العرض من ناحية، وتخفيض الأسعار عندما يتراجع الطلب أقل من العرض المتوفر. وعليه، فإن هذا يعني بأن مستوى الأسعارة عادة وبشكل عام يرتفع في حالة التوسع الاقتصادي، ويتراجع عند الانكماش الاقتصادي وذلك عبر التغير في الطلب الكلي. ولكن ينبغي ملاحظة بأن أسعار السلع يتفاوت تجاوبها مع قوة العرض والطلب حسب الأسواق. ففي الأسواق التنافسية والتي تشهد تغيرات تكنولوجية سريعة مثل سلع الكمبيوتر والموبايل تميل الأسعار الى المرونة, بينما أسعار العديد من السلع الأخرى وخاصة الصناعية والخدمية تبدى مرونة أقل وبالتالي تتراجع بشكل بطئ مع تراجع الطلب الكلي.

ويرجع عادة سلوك الأسعار غير المرن ومنها بالطبع تندرج الأجور الى أسباب عديدة. ولقد ظهرت نظريات اقتصادية عديدة ناقشت هنا السلوك، حيث ارجعت بعض هذا السلوك غير المرن للأسعار الى قوة السوق لدى المنتجين أو الى

التوقعات المستقبلية التي تعتقد بأن الاتجاه بعيد الامد لمستويات الأسعار هو الارتفاع وبالتالي فأن أسعار السلع لا تستجيب للتغيرات التي تحدث للطلب على المدى القصير الا في حالة الركود الاقتصادي الذى يستغرق مدة طويلة.

وأخذاً بعين الاعتبار ما ذكر أعلاه، فإن متخذي القرارات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة يضعون عادة أيجاد مستويات مستقرة من الأسعار من ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. ويرجع هذا الأمر الى أنه عندما ترتفع الاسعار، يصعب على متخذي القرار تخفيضها بدون الدخول في ركود اقتصادي مؤلم. وبالطبع هذا يعني أن اتخاذ مثل هذا القرار يستلزم تحمل ليس فقط التكلفة الاقتصادية من ضعف النمو وتزايد معدل البطالة فحسب ولكن هناك تكلفة سياسية مؤلمة ايضا.

وعودة الى اقتصاديات التضخم في الاقتصادي البحريني ينبعي القول بأن مصطلح التضخم يحمل معاني مختلفة لافراد مختلفين. ولكن هناك اتفاق عام بأن التضخم يشير عادة الى فترة من الارتفاع المتزايد في الأسعار. أما أكثر المؤشرات شيوعا لقياس المستوى العام للاسعار فهو مؤشر سعر المستهلك Consumer price index وهو يعمل على مراقبة تكلفة سلعة ثابتة من السلع " مثل المواد الغذائية، السكن،الملابس، الصحة العامة، التي يتم شراءها من قبل المستهلك. وضمن هذا

السياق، ينبغي القول بأن هناك حاجة الى احصائيات جديدة تعكس مؤشـــر ســـعر المستهلك البحريني ضمن التطورات الاقتـــصادية المـــستجدة فـــي الاقتـــصادي البحريني.

أما المسألة الأخرى حول موضوع التضخم أو ارتفاع الأسعار فهي أن التـــضخم يعتبر عادة معادلة صفرية Zero sum game . بمعنى أخر، أنه يعمل على إعادة توزيع الدخل، فالبعض يربح والبعض الآخر يخسر. فعلى سبي المثـــال، يـــضر التضخم الأفراد الذين يحملون أصولا بأسعار فائدة اسمية ثابتة، بينما يفيد الأفـــراد الذين لديهم ديون بأسعار فائدة إسمية ثابتة. كما يشكل ضررا واضحا لأصـــحاب الأجور والمعاشات في حالة عدم ربطها بمؤشر تكلفة مستوى المعيشة، ولكـــن لا يقلل التضخم وحسب الاعتقاد الخاطئ، من المجموع الكلي للدخل القومي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن معالجة ارتفاع الأسعار في الاقتصاد البحريني التي نتجت عن ارتفاع الأسعار في قطاعات التشييد والبناء تتطلب انخفاضا مماثلا لهـــا فـــي القطاعات الأخرى. عندئذ يمكن للأسعار أن ترجع الى مستوياتها ما قبل الارتفاع في القطاع العقاري، ولكن هل يمكن تحقيق ذلك؟ يبدو أن تحقيق هذا الأمر صعب. وهذا الأمر ليس صعبا فقط في اقتصادنا المحلي ولكن حتى في أي اقتصاد آخـــر. وهذا الأمر يرجع الى انه ليس هناك من يريد أن يقبل بانخفاض دخله.

وهكذا حال الاقتصاديات التي تشهد ارتفاعا في الأسعار. فالجميع يطالب بتخفيض الأسعار ولكن الجميع يريد أن يحمي مستوى دخله. ولكن معالجة، التضخم تتطلب انخفاض الدخل في قطاعات معينة مقابل ارتفاعها في قطاعات اخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإن السياسة الاقتصادية الوطنية يتطلب منها أن تضع استقرار الأسعار ضمن أهدافها الرئيسية اضافة الى معدل النمو، وتحقيق التشغيل الكامل " بالمعنى الاقتصادي".

أن غياب هذا الأمر يجعل التكلفة الاقتصادية أكبر عندما يتطلب معالجة التضخم فيما بعد.